الاجل القريب أو المتوسط، وحول ممكنات تحرير فلسطين، في الاجل البعيد.

حول هذين الاحتمالين، وتقويمهما، والتعرف الى طبيعتهما وشروطهما وامكانية تحقيقهما، انصبّت جهود حلقة النقاش «المائدة المستديرة» التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية، في باريس، في التاسع من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. ذلك ان دراسة الاحتمالين المشار اليهما تقتضي الاجابة عن مجموعة من الاسئلة التي تتعلق، أولاً، بأفق الانتفاضة، أو بامكانية تحوّلها الى انتصار فلسطيني تاريخي في مسار القضية الفلسطينية؛ وثانياً حول امكانية تحويل الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية العربية.

ما هي تأثيرات القرار الاردني بفك الارتباط، الاداري والقانوني، بالضفة الغربية ؟ كيف يمكن تحديد طبيعة المرحلة الحاضرة لظروف العمل الفلسطيني؟ ما هي ممكنات انشاء حكومة فلسطينية ؟ ولدى اعلان حكومة كهذه، ما الذي سيكون عليه موقعها في مجرى الكفاح الطويل من أجل تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية في سبيل تأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين ؟

للتدارس حول هذه الاسئلة وغيرها، التقى خمسة وأربعون مثقفاً عربياً في اطار حلقة النقاش آنفة الذكر، وذلك بدعوة من الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ـ فرع فرنسا ولجنة نصرة كفاح الشعب الفلسطيني.

تضمّنت «اعمال جلستي حلقة النقاش محورين رئيسين: أولهما يتعلق بانعكاسات القرار الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية؛ في حين يتعلق الآخر بالصيغ المحتملة لانشاء حكومة فلسطينية والمهام المطروحة وآفاق المستقبل، وكذلك الابعاد القانونية لمثل هذه الخطوة.

خصّصت الجلسة الاولى، التي ادارها ميشيل كيلو، لمحور انعكاسات القرار الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية؛ وبدأت اعمالها بتلاوة نبيل عبدالفتاح لورقته التي كان الهدف منها فتح باب النقاش واثارة الاسئلة. حاول عبدالفتاح أن يناقش القضية المثارة انطلاقاً من فكرة مركزية الحّ عليها، قوامها ان القرار الاردني المذكور يعتبر واحداً من أهم القرارات السياسية في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢؛ ذلك لأن هذا القرار يؤثر في مجرى الصراع مع اسرائيل من زوايا عدة: ١ ـ تأثيره في الوضع القانوني، والدولي، للضفة الغربية المحتلة؛ ٢ ـ تأثيره في وضع الاردن في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٣ ـ تأثيره في المشروعات الفلسطينية الاقليمية في اطار الصراع؛ ٤ ـ تأثيره في وضعية اطراف الصراع بوصفه الصراع المركزي في النظام الاقليمي، وعلاقاتها بالنظام العالمي؛ ٥ ـ تأثير القرار في السلوك الاقليمي للحركة الوطنية الفلسطينية وانعكاسات ذلك على سلوك القوى المنخرطة فيها.

قسّم عبدالفتاح ورقته الى اقسام ثلاثة، هي: ١ ـ الانتفاضة وتطورات الوضع الاقليمي والعالمي؛ ٢ ـ القرار الاردني في اطار النظام السياسي الاردني؛ ٣ ـ أهداف القرار الاردني، ودوافعه، ووسائله، وانعكاساته على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية.

في القسم الاول، أبرز عبدالفتاح ان هناك ميلاً واضحاً في النظام الدولي، القائم على استقطاب بين القوتين الاعظم، الى تصفية بؤر التوتر، وهو الامر الذي يسمح بالاستنتاج ان صورة جديدة في العلاقات الدولية الاخرى أخذت طريقها الى التشكل في الآونة الاخيرة. في هذا الاطار، جاءت الانتفاضة بمثابة تنبيه قوي الى خطورة الوضع الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، بالاضافة الى انها أتاحت للشعب الفلسطيني ان يمسك، لأول مرة، مصير قضيته بيده، بعيداً من تلاعبات النظم المحلية ورغماً عن سياساتها، وذلك الى جانب وضوح تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، من جهة، والى ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وبذلك يمكن رصد دوافع القرار الاردني المذكور. وقد ناقش عبدالفتاح، في هذه النقطة، استراتيجيات النظم المحلية لمقارنتها باستراتيجية النظام الاردني، وكذلك مفهوم الجماعة الوطنية الاردنية. فالنظام الاردني يمتاز، مثله في ذلك مثل بعض النظم العربية، بحساسية وضعه الجيو ـ سياسي ومحدودية دوره، من جهة، وبحساسية أمنه الداخلي، من جهة أخرى؛ هذا الى جانب محدودية موارده المادية بشكل عام.